

## كلام في السياسة

مغامرة القيصر آذاريًا:  
ثلاثة خيارات وسؤال

جان عزيز

العسكري الكامل. فيرضى بمنع الأسد من السقوط ميدانياً، تحت وقع ضربات القوى العسكرية المتحالفة ضده من داخل سوريا وخارجها. وهو الدافع الأساس الذي جعل بوتين يدخل الميدان السوري عسكرياً ومباشرة، بحسب أصحاب هذا الرأي. فهم يعتقدون أن تورط موسكو في المستنقع الدمشقي، لم يكن نتيجة كل الحسابات والرهانات المتخيلة بعد تورطها. بل نتيجة إدراكها أن سقوط الأسد بات حتمياً من دون دخولها أرض المعركة بقضها وقضيضها. وفي هذه الحال، يكون بوتين قد دشّن أفغانستانه الأولى، والثانية روسياً. مع الإشارة البالغة الدلالة، إلى أن كابول الأولى شكلت بداية نهاية القيصر السابق، ذي الأسماء المتحرجة سريعاً صوب الانهيار، من بريجنيف إلى غورباتشيف، مروراً باندروبوف وتشيرنوكو. بحيث تصير روسيا بوتين في موحلة استنزاف عسكري وبشري وسياسي واقتصادي، في ظرف لا يقل، برأي هؤلاء، صعوبة عن ظرف استنزاف موسكو السوفياتية. يكفي للمقارنة بين الاثنين أثر أسعار النفط على الاقتصاد الروسي برمته.

يبقى الخيار الثالث: أن يدرك بوتين انتحارية نصرة الأسد في وجه عالم كامل رافض له، وأن يعمد إلى تجنب انزلاقه إلى مستنقع الاستنزاف السوري. فلا يعود أمامه غير خيار الانسجام مع الطروحات الغربية والإسلامية والأممية، للحل الممكن في دمشق. أي أن ينكفي عن مغامرة الانتصار العسكري الكامل، وأن ينعطف عن رمال الحرب المستدامة، فيتولى إنذاك هو بنفسه، تطبيق الحل المناوئ للأسد، من داخل سوريا الأسد بالذات. فيضرب الإرهابيين في مرحلة أولى، ثم يفرض على الرئيس السوري التنحي، ليقيم بعده سلطة سورية انتلافية جامعة، على طريقة مبادئ مؤتمر جنيف الأول. وهو خيار، بحسب منظري العداة للأسد وبوتين معاً، معقد الطريق شائك السبل والآليات. فدونه على الأقل، كيف تقيم معادلة توازنية تلامس الاستحالة، بين مصالح كل من إسرائيل وإيران وتركيا والسعودية، فضلاً عن الغربيين والأميركيين، في تلك حقول الألغام السورية الدامية. معادلة، تحتاج إلى معجزة قيصريّة، تنتهي في حال اجتراحها، إلى تحويل منجزها أداة في أيدي خصومه لا غير...

منطق شكلي لا يخلو من ابتكار في تغطية المكابرة، ولا تنقصه نقاط الترقب لمسار الأحداث المستجدة على أرض المقتلة السورية المستمرة. لولا سؤال بسيط: إذا كانت هذه هي الخيارات الوحيدة المتاحة أمام بوتين في حربه، فلماذا هذه الهستيريا الغربية والأذارية ضده وضد «مغامرته»؟! ألا يجب أن يكون أصحاب هذا التحليل الآن في حالة بهجة واحتفال، بدل التوتر ولهجات الابتذال؟! مجرد سؤال.

كانت المناسبة دبلوماسية اجتماعية. على طريقة آخر منتديات الثرثرة السياسية في البلد المنسي دولياً. وكان الحضور من كل الانتماءات، ما يجزّ الحديث في شتى الاتجاهات. لكن عند الحديث عن دخول روسيا حربيها الجديدة مباشرة في سوريا، يجهد سياسيو ما كان يوماً فريق 14 آذار، من أجل كظم غيظهم وضبط تعابير الوجه واللسان. رسميين أو حزبيين، أو حتى دبلوماسيين، سرعان ما تطفو إلى ألسنتهم مفردات عصابية، حين يصل الحديث إلى حدث التدخل العسكري المباشر الذي دشنته موسكو في دمشق في 30 أيلول الماضي. غير أنهم سرعان ما يحاولون التقاط الأعصاب والصواب، وإعادة تشغيل العقول التبريرية، لمقاربة الأزمة بعين المكابرة نفسها المستمرة منذ خمسة أعوام: انتهى الأسد في رأيهم، منذ اندلاع أول رصاصه في شارع سوري. أما الآن، فقد انتهى بوتين أيضاً، ودائماً بحسب تحليلهم، منذ انطلقت الغارة الروسية الأولى في سماء سوريا... تحليل ينضج بالتفكير حسب التمني، لكنه لا يخلو من نقاط تستحق البحث والتدقيق.

يعتقد بعض مكونات الفريق الأذاري السابق، أن مغامرة القيصر الروسي الجديد ستضع بلاده أمام خيار من ثلاثة، أحلاها مر.

الخيار الأول، بحسب تحليل هؤلاء، أن يركب الرئيس الروسي رأسه، ويحاول تحقيق انتصار أحادي في سوريا، لصالح المحور المؤيد لبقاء الرئيس السوري بشار الأسد في موقعه، وبقاء نظامه، وبقاء سلطات هذا النظام في يده. أي أن يلعب بوتين أوراقه الدمشقية صولداً على أمل تحقيق الربح الكامل. وفي هذه الحالة، يرى هؤلاء أن خسارة استراتيجية ستلحق بالرئيس الروسي. خسارة ليس أدل من عنوان لها، غير هذه الثنائية الخاسرة: أن يضع نفسه وبلاده - الآن وفوراً - في موقع العداة مع العالم الإسلامي السنّي بكامله. ثم أن يزرج حكمه ودوره - بعد فترة وجيزة - في خانة التنافس السلبي المتدهور والمتدرج، مع العالم الإسلامي الشيعي أيضاً. أي أن موسكو، ودائماً بحسب الرأي نفسه، قد تتمكن من تحقيق نصر عسكري محدود في حربيها السورية. لكنه نصر خاسر سياسياً على مختلف الصعد. فهو سيرتد عليها في مرحلة أولى خصومة مع كل العواصم العربية والإسلامية السنية المناوئة للأسد. كما سيؤدي في مرحلة ثانية غير بعيدة، إلى إدخالها في معادلة تجاذب وتسايق، مع طهران، حول دور كل من الأخوين الأكبرين الجديدين للأخ السوري الأصغر. وبذلك، يكون بوتين قد خسر أصدقاء، ولم يربح حلفاء. الخيار الثاني، هو أن يعقلن القيصر هوامش مغامرته بعض الشيء، وأن يقتنع بعدم الذهاب إلى النصر

للجوء إلى مجلس شوري الدولة وامكان نجاح أي طعن في الترقيات المفترضة. علماً أن الجيش لا يزال يحقق مع العميد حميد اسكندر، الذي قدم طعناً في تأجيل تسريح قائد الجيش العماد جان قهوجي، بسبب توقيت تقديم الطعن، ولأن اسكندر خالف الإجراءات المعتمدة قانوناً في الجيش ولم يأخذ أي إذن من قيادة الجيش، كما يفترض بأي عسكري في حال قيامه بأي امر قضائي.

الجيش، حتى الآن، لا يزال يلتزم عبارة واحدة: «يلتفق السياسيون ويبلغوا الجيش أي معايير يجب أن تطبق لترقية العمداء، أو ليتفقوا على أي حل غير الترقيات ليبحث الجيش في قانونيته واحتمال تطبيقه». لكن أي حل غير الترفيع سيقابل حتماً بالاعتراض السياسي، وخصوصاً أن النسوية التي تدور حول روكز، لن تمر إذا كان الهدف استدعاءه من الاحتياط لأن هذا الاستدعاء لا يخلو الوصول إلى قيادة الجيش بحسب قانون الدفاع. أما تأجيل التسريح، فيدور لغط قانوني حول ما إذا كان يسمح للمستفيد منه بأن يصل إلى قيادة الجيش.

ماذا في خلاصة الوضع الدائر حول الترقيات؟ حتى الآن لا تزال الأمور مجمدة، لا حول مرتبة في الأفق حول المسار السياسي، والترقيات لن تمر، لأن الأزمة في ظاهرها وباطنها سياسية. والرئيس ميشال سليمان الذي يرى أن عون لم يسهل له عهد، لا بل ضيق عليه وخصوصاً في نهاية عهده، لن يقدم إليه هدايا مجانية، ولن يسهل له أيضاً عمله، ما دام في مكانه ذلك الأمر نفسه بنفسه بنسحب على حزب الكتائب، علماً أن الطرفين يريان، كما بعض من في المستقبل، أن عون لن يقف عند حد الترقية فيما لو جرت، وهو سينتقل عند تحقيق مطلبه إلى الأني إلى مطلب آخر، ومعارضه لن يسمحوا له بذلك.

ثمة خلاصة ثانية. من المؤسف أن تنتهي خدمة قائد فوج المغاوير العميد شامل روكز، بكل المزايا التي يتمتع بها والخدمات التي قدمها للجيش، بهذا اللغظ السياسي الذي يدور حوله.

التدابير المتخذة في ظل القيادة الحالية».

جاء الاقتراح بالعودة إلى قانون 1979 وهو ملغى، بعدما صدر قانون 1983 الذي حصر رتبة لواء بمن هم داخل المجلس العسكري فحسب، بحجة عدم صدور المراسيم التطبيقية للقانون السابق. ما يعني أن أي ترقية إلى رتبة لواء لن تشمل حكماً الدخول إلى المجلس العسكري. وبحسب هذه المصادر، فإن الذين كانوا يُرقون لرتبة لواء سابقاً، لم يُرقوا لأسباب سياسية. علماً أن الألوية داخل المجلس العسكري موزعون بحسب الطوائف ولهم وظائف محددة، وكل منهم له موقعه وخدمته كعضو الدرزي، أي رئيس الأركان، فيما العضو الكاثوليكي موضوع في تصرف قائد الجيش. ولقائد الجيش رأي في رئيس الأركان والعضو المتفرغ، لكونهما تابعين للقيادة مباشرة، فيما لوزير الدفاع رأي في الآخرين بالتشاور مع قائد الجيش.

بعدما وصلت المفاوضات إلى نقطة البحث في الترقيات إلى رتبة لواء وحصرها بثلاثة فحسب، طرحت مجدداً - فضلاً عن طبيعة المهمات التي يجب أن توكل اليهم - فكرة المعايير والمقياس الذي يجب اتباعه لاختيار الثلاثة، علماً أنه للمرة الأولى يكون السعي لتطبيق المعايير على قياس الأشخاص لا العكس. وبما أن العميد الماروني معروف اسمه، لا بد أيضاً أن تطرح الإشكالية لدى اختيار العضوين السنّي والشيعي. فهل تختارهما المرجعيات السياسية أسوة بالعضو الماروني أم قيادة الجيش؟ وعلى أي معيار تختارهما: الأقدمية أم التراتبية أم غيرها؟ فالترقيات العادية في الجيش تتبع تلقائياً قوانين محددة ومعايير معروفة، وتطبقها لجنة دائمة مختصة أميناً وإدارياً تتبع قائد الجيش، إلا أن ما يجري من تسوية سياسية ستفترض حكماً للجوء إلى معايير جديدة على الجيش.

في المقابل، ما كاد الحديث عن تسوية الترقيات ينتشر حتى سادت البلبلة والمراجعات في اليرزة، وكثرت التساؤلات التي يطرحها عمداء عن حقهم في الترقية ولا سيما من لديهم مراكز حساسة ومواقع أساسية في الجيش، وسط تكهنات باحتمال

## سان - السنيورة؟



تواصل عون - بري يتكثف، قبل الحوار...  
ومصادر التيار: ليختاروا بين التسوية والسيش



علمت «الأخبار» من مصادر مقربة من التيار الوطني الحر أن التواصل لم ينقطع عبر وزير التربية الياس أبو صعب، وأن

هذا التواصل سيتكثف علناً قبل موعد جلسة الحوار في السادس من الجاري. ونقلت المصادر عن عون تأكده أن «لا علاقة للسجل الذي دار حول وزارتي الطاقة والمال بالعلاقة مع الرئيس نبيه بري، والأمر محصور في الشق التقني»، لكنها أشارت إلى أن عون لم يتخذ قراراً بعد في شأن حضور جلسة الحوار في انتظار ما ستؤدي إليه الاتصالات في اليومين المقبلين. وقالت إن «تكتل التغيير والإصلاح» يُعدّ جلسة لجنة الأشغال والطاقة صباح الاثنين «لتفنيدي ما طرحه الوزير

علي حسن خليل في الاجتماع الماضي»، وخصوصاً بعد السجل مع وزير الطاقة أرتور نازريان. من جهتها، استغربت مصادر في كتلة التحرير والتنمية «إصرار التيار الوطني الحر على فتح معركة في اللجنة في ظل الظروف الحالية»، لافتة إلى أن «الوزير خليل لا ينوي التصعيد، وخصوصاً مع محاولات الأقرقاء الآخرين استغلال السجل للتصويب على العلاقة بين الرئيس بري والجنرال عون»، في إشارة إلى تصريحات عددٍ من نواب كتلة المستقبل أمس عن خلافات بين عون وبري،

ومحاولتهم الإيحاء بدعم موقف خليل. وعن احتمال مقاطعة عون جلسات الحوار الأسبوع المقبل، استبعدت المصادر «مقاطعة أحد لأن الحوار من مصلحة الجميع وخصوصاً في هذا الوقت». إلى ذلك، كرّر وزير الإعلام رمزي جريج، المحسوب على الكتائب، أمس، رفض تسوية الترقيات العسكرية، متوقفاً «إقفال الباب أمام تسوية الترقيات العسكرية»، ومشيراً إلى أن «من الصعب إقرار التسوية في ظل موقف اللقاء التشاوري الذي يتلاقى مع موقف

وزراء آخرين (ريفي)، لأنه إذا ما عرض الأمر على مجلس الوزراء فهناك ثمانية وزراء معارضون». وقال جريج: «يحكى عن تعطيل عمل مجلس الوزراء مع اقتراب إحالة العميد شامل روكز إلى التقاعد، فيما النعتيل قائم حالياً من قبل وزراء حزب الله والتيار الوطني الحر، ولا أظن أنه يمكن أن يكون هناك تعطيل أكثر مما هو حاصل اليوم. وقد دعونا عبر اللقاء التشاوري الرئيس تمام سلام لدعوة مجلس الوزراء للاعتماد طاملاً أن النصاب القانوني متوافر».